الفهرس

مقدمة: 3

القسم الأول: سياقات مطلب استقلال السلطة القضائية 20

الفصل الأول: استقلال السلطة القضائية وسياق الانتقال الديمقراطي بالمغرب (مرحلة محاولات إصلاح القضاء) 22

المطلب الأول: مرحلة اعتبار القضاء جهة للفصل في النزاعات 35

المطلب الثاني: مرحلة اعتبار القضاء مستقلا عن السلطتين التنفيذية والتشريعية 39

- تقييم واقع القضاء خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال في علاقته باستقلال السلطة القضائية: 41

1 . من حيث تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء: 41

2 . من خلال ما أفرزته الممارسة: 42

المبحث الثاني: دخول مطلب إصلاح القضاء (استقلال السلطة القضائية) الأجندة المؤسساتية 45

المطلب الأول: دور الفاعلين في دخول مطلب إصلاح القضاء الأجندة المؤسساتية 47

البند الأول: الجمعيات المهنية ومطلب إصلاح القضاء 47

أولا: رابطة القضاة ومطلب إصلاح القضاء 47

الفقرة الثانية: الوداية الحسنية للقضاة ومطلب إصلاح القضاء 54

البند الثاني: الفاعلون الحقوقيون والجمعويون ومطلب إصلاح القضاء 58

البند الأول: ملامح دخول إصلاح القضاء الأجندة المؤسساتية من خلال المؤسسة الملكية 62

الفقرة الأولى: ملامح دخول إصلاح القضاء الأجندة المؤسساتية من خلال الخطابات الملكية 62

الفقرة الثانية: ملامح دخول إصلاح القضاء الأجندة المؤسساتية من خلال المبادرات الملكية 68

أولا: المجلس الاستشاري لحقوق الانسان 69

ثانيا . هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي.....70
ثالثا . هيئة الإنصاف والمصالحة: 71
البند الثاني: ملامح دخول إصلاح القضاء الأجندة المؤسساتية من خلال البرامج الحكومية 73
الفقرة الأولى: ملامح إصلاح القضاء من خلال البرنامج الحكومي لحكومة عبد الرحمن اليوسفي (2003/1998) 73
الفقرة الثانية: ملامح إصلاح القضاء من خلال البرنامج الحكومي لحكومة عباس الفاسي (2007-2012)....75
- تقييم مطلب استقلال القضاء خلال فترة ما بعد الاستقلال وقبل ستور 2011:.....76
الفصل الثاني: استقلال السلطة القضائية وسياق الربيع العربي 78
الفرع الأول: حراك الشارع "نافذة فرص" لتحقيق مطلب استقلال السلطة القضائية.....80
المبحث الأول: سياق نشأة حركة 20 فبراير ومطالبها 81

المبحث الثاني: حركة 20 فبراير ومطلب استقلال السلطة القضائية.....82
الفرع الثاني: مطلب استقلال السلطة القضائية والحراك المهني(نادي قضاة المغرب نموذجا) 86
المبحث الأول: مطلب استقلال السلطة القضائية والحراك القضائي الافتراضي.....86
المبحث الثاني: نادي قضاة المغرب كفاعل في إخراج مطلب استقلال السلطة القضائية.....88
المطلب الثاني: الخيارات الترافعية والاحتجاجية لنادي قضاة المغرب.....91
البند الأول: الخيارات الترافعية لنادي قضاة المغرب 91
الفقرة الأولى: مبادرة التخليق 91
الفقرة الثانية: إطلاق وثيقة المطالبة باستقلال النيابة العامة.....92
الفقرة الثالثة: نشر مقالات ودراسات تأصيلية لمبادئ استقلال السلطة القضائية 93

الفقرة الرابعة: تقديم مذكرات إلى الفرق البرلمانية.....93
البند الثاني: الخيارات الاحتجاجية لنادي قضاة المغرب 94
. تقييم مطلب استقلال السلطة القضائية من خلال نافذة فرص
لربيع العربي: 105
القسم الثاني: الأجندة المؤسساتية ومخرجات استقلال السلطة
القضائية 107
الفصل الأول: الفاعلون في الأجندة المؤسساتية 109
الفرع الأول: الفاعلون الرسميون في مخرجات الأجندة
المؤسساتية 110
المبحث الأول: دور الهيئات المعينة في مخرجات الأجندة
المؤسساتية 111
المطلب الأول: اللجنة الاستشارية لإعداد دستور 2011
ومخرجات الأجندة المؤسساتية.....111
البند الأول: طبيعة وإجراءات عملها اللجنة الاستشارية
لإعداد الدستور في مجال القضاء 112

البند الثاني: مخرجات اللجنة الاستشارية لإعداد الدستور
في باب استقلال السلطة القضائية.....117
المطلب الثاني: الهيئة العليا للإصلاح الشامل والعميق
لمنظومة العدالة ومخرجات الأجندة المؤسساتية.....120
المبحث الثاني: المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومخرجات
الأجندة المؤسساتية 124
المطلب الأول: وزارة العدل ومخرجات الأجندة المؤسساتية
.....125
المطلب الثاني: المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومخرجات
الأجندة المؤسساتية 131
الفرع الثاني: الفاعلون غير الرسميين ومخرجات الأجندة
المؤسساتية 135
المبحث الأول: جمعيات المجتمع المدني ومخرجات الأجندة
المؤسساتية 136
المبحث الثاني: الجمعيات المهنية للعدالة ومخرجات الأجندة
المؤسساتية 140

المطلب الأول: الجمعيات المهنية القضائية ومخرجات الأجندة المؤسساتية 141

المطلب الثاني: جمعية هيئات المحامين بالمغرب ومخرجات الأجندة المؤسساتية 143

- تقييم دور الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في دخول مطلب استقلال السلطة القضائية الأجندة المؤسساتية: 145

الفصل الثاني: مخرجات الأجندة المؤسساتية المتعلقة باستقلال السلطة القضائية 147

الفرع الأول: مقومات الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية 148

المبحث الأول: الاستقلال الإداري للسلطة القضائية 148

المطلب الأول: التركيبة الجديدة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية 149

البند الأول: مرحلة تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء لسنة 1958: 150

البند الثاني: مرحلة تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء بمقتضى دساتير 1962 و1970 و1972 و1992 و1996 151

البند الثالث: مرحلة ما بعد دستور 2011 وتأسيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية: 154

المطلب الثاني: التبعية الإدارية والمالية واستقلال السلطة القضائية 159

المبحث الثاني: استقلال النيابة العامة 162

المطلب الثاني: تنزيل خيار استقلال النيابة العامة عن وزير العدل ومآلاته 169

- تقييم مخرجات الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية: 175

الفرع الثاني: ضمانات الاستقلال الذاتي للقاضي 176

المبحث الأول: ضمانات التكوين والتعيين 176

المطلب الأول: ضمانات استقلال القاضي عند تكوينه 177

المطلب الثاني: ضمانات استقلال القاضي عند تعيينه 178

المبحث الثاني: حماية القاضي من التأثير 179

المطلب الأول: حماية القاضي من التأثير عند تدبير وضعيته الفردية 180
البند الأول: حصانة القاضي ضد النقل 180
البند الثاني: حماية القاضي عند الانتداب 182
المطلب الثاني: حماية القاضي ضد بعض مداخل التأثير .184
البند الأول: دمقرطة الجمعية العامة للمحاكم وتعزيز استقلالية القاضي 184
البند الثاني: التقييم والترقية والاستقلال الذاتي القاضي 186
البند الثالث: التخليق والاستقلال الذاتي القاضي 187
المبحث الثالث: ضمانات المحاكمة التأديبية للقضاة لحماية استقلال القاضي 188
المطلب الأول: الضمانات الإجرائية لحماية استقلال القاضي 188
البند الأول: على مستوى مرحلة المفتشية العامة.....189
البند الثاني: على مستوى مرحلة المقرر 189

البند الثالث: على مستوى مرحلة المحاكمة التأديبية أمام المجلس 190
المطلب الثاني: الضمانات الموضوعية لحماية استقلال القاضي 190
البند الأول: شرعية المتابعة التأديبية 191
البند الثاني: خطأ القاضي في تفسير أو تطبيق القانون والمخالفة تأديبية 193
ـ تقييم مخرجات الاستقلال الذاتي للقاضي:.....197
خاتمة: 199
قائمة المراجع: 205